البديل
إسبوعية – سياسية – مستقلة
العـدد (٥١) ٢٠١٢/٨/٢٦ حرية ★ عدالة ★ مواطنة www.al-badeel.net 26/8/2012

مجازر داريّا تهزّ العالم.. وحرب شوارع في حلب
الثورة تتحدى الإبادة ب ١٦٠٩ شهداء

دخلت القوات الموالية لنظام بشار الأسد في حملتها لقمع الثورة إلى مرحلة الإبادة الجماعية، فيما واجه الثوار هذه المخططات بالمضي في ثورتهم حيث سقط ١٦٠٩ شهيداً خلال الأسبوع الماضي الذي توّجه الثوار بتظاهرت حاشدة في جمعة «لا تحزني درعا».

وتعرضت مدينة داريا في ريف دمشق إلى محاولة إبادة جماعية من قبل النظام، حيث استشهد فيها خلال الأسبوع الماضي فقط أكثر من ٢٤٠ شخص، من بينهم ٢٠٠ يوم أمس السبت، معظمهم قضوا في عمليات إعدام ميدانية، إضافة إلى القصف الذي انطلق من قواعد المدفعية على جبل قاسيون. وتكرر سيناريو الإبادة أيضاً في مدينة معضمية الشام التي استشهد فيها نحو ١٠٨ أشخاص في أسبوع، بعد عمليات اقتحام وقصف متكررة من بينها عملية إطلاق قذائف على المشيّعين. وقال ناشطون إن قوات الأسد قامت بتسوية مدينة الحراك في ريف درعا بالأرض، بعد هجمة مسعورة ويائسة للبحث عن فاروق الشرع، نائب بشار الأسد، والذي تدور تكهنات حول انشقاقه.

وشهدت شوارع حلب معارك عنيفة، فيما وقف مواطنون في صفوف طويلة امام المخابز مع تفاقم أزمة التموين. وذكرت التقارير أن الجيش الحر يسيطر على الوضع في عدة أحياء عبر إقامة حواجز تفتيش. ووقعت مواجهات قوية في حي المشهد، حين تمركزت مجموعة من المنشقين على بعد ٥٠ مترا من دبابة للجيش، وتبادلت إطلاق نار كثيفا مع جنود وقناصة. وقال ناشطون إنه «تم دحر محاولة اختراق قوات الأسد لحي السكري والأحياء القديمة» وسط استمرار القصف بالطيران الحربي ونزوح الآلاف. وقال المركز السوري للإعلام إن الحملة العسكرية على مدينة حمص وريفها تواصلت لليوم الـ٨١ على التوالي، حيث تم قصف ١١ منطقة وحياً بكافة أنواع الأسلحة.

وتجاوز عد اللاجئين السوريين إلى دول الجوار ٢٠٠ ألف، متخطين بذلك توقعات الأمم المتحدة، في وقت شهدت الأردن أكبر حالة تدفق للاجئين منذ اندلاع الثورة السورية، ووصل عددهم إلى ٢٢٠٠ شخصاً في يوم واحد.

سياسياً، تعهّدت إيران بالدفاع عن نظام الأسد و«عدم السماح بكسر خط المقاومة»، وقال أحد مسؤوليها الكبار إن النظام «الممانع» سيخرج «مرفوع الرأس» من الأزمة. واستنفرت الدول الغربية الكبرى لمواجهة مصير «ترسانة الأسلحة الكيماوية» للنظام، حيث هددت الولايات المتحدة وبريطانيا دمشق بـ«إعادة النظر» في أسلوب تعاملهما مع الوضع إذا استخدمت قوات الأسد، أو هددت باستخدام الأسلحة الكيماوية، وفيما تتجه حاملة طائرات أميركية إلى المنطقة بسبب تهديدات عديدة من بينها الأسلحة الكيماوية للنظام، أعدت واشنطن خططاً طارئة لإرسال فرق صغيرة من قوات متخصصة إلى داخل سوريا إذا ما قرر البيت الأبيض وجود حاجة لتأمين أو تدمير مستودعات هذه الأسلحة.

رأي البديل

دفن السياسة

هناك من دفع إلى موت السياسة في الملف السوري، وأولهم النظام السوري الذي رفض منذ بداية الاحتجاجات أن يتعاطى سياسياً مع المطالب التي قدمها السوريون، ورأى أن هذا الشعب لا يمكن التعامل معه إلا بلغة الكرباج، والإخضاع، والاعتقال، والحلول الأمنية التي تطورت إلى قتل وإعدامات ميدانية مع مرور الوقت.

لكن الأطراف الدولية أيضاً دفعت السياسة إلى القبر، حيث وقفت روسيا بكل ثقلها وراء النظام، ووضعت بقاء الأسد شرطاً للنقاش السياسي مع قوى المعارضة، وهو الأمر الذي تعرف روسيا حق المعرفة أنه شرط تعجيزي، فلا يمكن للمعارضة أن تقبل ما لا يقبل به الشعب، وإذا قبلت فهذا يعني موتها السياسي، وتحجيمها في الداخل، وهو ما حصل مع قوى كثيرة، وليست هيئة التنسيق إلا واحدة منها.

الأطراف الدولية الأخرى رفعت السقف تجاه النظام، والكل يتذكر تصريحات أردوغان حول مدينة حماة، حيث اعتبرها «خط أحمر»، وهدد النظام في حال تجاوزها، لكن النظام تجاوز كل الخطوط الحمراء، ولم يقدّم الأتراك للشعب السوري سوى المخيمات، والكثير من التصريحات التي لا تسمن ولا تغني من جوع، ومضت أمريكا أيضاً وفرنسا في السياق نفسه التي مضت فيه تركيا، وخلعوا شرعية بشار الأسد عشرات المرات، لكنهم لم يسهموا جدياً بخلعه من سدّة الحكم، ولقد مضى المجلس الوطني السوري وراء التصريحات النارية للقوى العظمى، وذلك انطلاقاً من رغبته في تحقيق مطالب الشعب بالحصول على دعم دولي لإسقاط النظام، وحين خذلت الدول الكبرى المجلس الوطني خفّضت من رصيده السياسي لدى الشعب السوري، وهو لا يعفي المجلس من أخطائه، لكن ينبغي الفصل بين أخطاء المجلس وبين ألاعيب الدول الكبرى، وهي ألاعيب تفوق قدرة السياسيين السوريين، وإمكاناتهم على أرض الواقع.

اليوم دفنت السياسة، وصار واقع الحال في الثورة محكوم بمعادلة السلاح، وكل ما نخشاه هو أن تستمر لعبة الكبار على الأرض السورية، حيث لا يرغب أحد بدعم الجيش الحر بشكل فعلي من القوى الكبرى، والإبقاء على دعم محدود يبقي موازين القوى بين الجيشين الحر والنظامي في حالة اللاحسم، وعدم وضع خارطة طريق جدية للإطاحة بالنظام، وهذا الأمر يجب أن يؤخذ من قبل جميع أشكال المعارضة السورية على محمل الجد، وذلك للبحث عن أشكال تنظيمية جديدة تربط القوى الثورية والسياسية معاً، وتمهد الطريق نحو انتصار الثورة.

ميثاق للجيش الحر يحظر التعذيب ويمنع مقاتليه عن الانتماء الحزبي

حمص-البديل:

أصدر الجيش السوري الحر ميثاقاً داخلياً يعتبر الأول من نوعه، يحظر تعذيب الأسرى أو قتلهم، فضلاً عن منع مقاتليه من الانتماء إلى أي حزب أو الاشتغال بالسياسة، بالإضافة إلى تعهده تسليم السلاح إلى حكومة انتقالية.

وقال الجيش السوري الحر في الميثاق الداخلي الذي وصل إلى «البديل» نسخة منه، إنه يحظر على أعضائه الانتماء إلى أي حزب سياسي أو ديني، وألزمهم الميثاق بالامتناع عن الاشتغال في السياسة في مرحلة ما بعد بشار الأسد.

وجاء في المادة الأولى: «كعنصر في الجيش السوري الحر، عسكري منشق أو مدني متطوع، مهمتي الأولى هي الدفاع عن السوريين الثائرين في وجه نظام الطغيان.. إن سلاحي موجه حصراً ضد النظام الأسدي المعتدي». وأضاف في المادة الثانية: «أتعهد أمام شعبي وثورتي بأن أربأ بنفسي عن أية سلوكيات أو ممارسات تسيء إلى مبادئ ثورتنا التي قامت عليها، مبادئ الحرية والمواطنة والكرامة».

وتعهّد الجيش الحر بأن «أي شخص يحمل السلاح في صفوف النظام مهما كانت صفته، ويتم اعتقاله أو يستسلم لعناصر الجيش الحر، وأي شخص يعمل بأجر أو بغير أجر لنقل معلومات تتعلق بنشطاء الثورة للنظام وأجهزته يجري اعتقاله من قبل الجيش الحر، يعتبر أسيراً لدينا وتنطبق عليه قواعد الأسرى».

وأضاف في المادة الرابعة: «أتعهد بعدم ممارسة أي شكل من أشكال التعذيب أو الاغتصاب أو التشويه أو التحقير بحق الأسير، أو ممارسة أي من تلك الأفعال بغرض الحصول على اعترافات».

وشدد الميثاق على أن الملتحق بالجيش الحر «لن يقوم بإصدار أية أحكام تنفيذية، خاصة أحكام تتعلق بالإعدام، أو عقوبات جسدية أخرى، ما لم تثبت إدانة الشخص في محاكمة تتوفر فيها الضمانات الكافية للعدالة، ومن قبل أشخاص مختصين وذوي خبرة قانونية». كما أدان «أي ممارسات استعراضية في التعذيب الجسدي والقتل بحق المخبرين كتصويرهم أو تعذيبهم أو قتلهم في الساحات العامة». ودعا الميثاق في مادته السابعة إلى التعهد بـ«عدم ممارسة أي شكل من أشكال السلب أو النهب بداعي تمويل العمل المسلح، أو اتخاذ الأشخاص رهائن بهدف الحصول على فدية»، مشدداً على عدم استخدام السلاح «ضد بقية الثوار أو المدنيين ممن أتفق أو اختلف معهم، وعدم ممارسة أفعال انتقامية على أساس العرق أو الطائفة أو الدين أو على أي أساس آخر». وأكد الميثاق على ضرورة تسليم السلاح إلى «السلطة الانتقالية التي ستتولى إدارة البلاد في الفترة الانتقالية بعد سقوط النظام».

أهالي جرمانا يرفضون التسلح ويعلنون المدينة منطقة ل«السلم الأهلي»

دمشق- د.ب.أ

أعلن أهالي حي جرمانا في العاصمة دمشق ولجان العمل الديمقراطي فيها ان الحي «منطقة للسلم الأهلي، وتمثل بسكانها من مختلف الطوائف والأديان والقوميات نموذجا للتعايش المشترك، وصورة مصغرة عن سورية الأمل بكل أطيافها وقومياتها المختلفة».

وقال أهالي ووجهاء جرمانا ، في بيان وزعوه بعد أيام من التداول في كيفية إخراجه: «نريد ونسعى للحفاظ على السلم الأهلي، وتطويره، والبناء عليه، رغم كل ما حصل من حوادث، ورغم كل التحديات».

وتشكل طائفة «الموحدين الدروز» غالبية سكان المنطقة، يليها في التعداد المسيحيون من مختلف طوائفهم، إضافة الى تزايد المسلمين السنة فيها، فضلاً عن العراقيين، والفلسطينيين اللاجئين، وبعض العائلات الشيعية، والعلويين، والاسماعيليين، وقلة من الأرمن السوريين.

وأضاف البيان: «بالمقابل يقف السواد الأعظم من أحرار المدينة ومرجعياتها الروحية ومثقفيها على أساس من القيم الوطنية الأصيلة والعادات الراسخة التي تدعو إلى التعايش المشترك، وحسن الجوار، وحماية الضيف، وإغاثة الملهوف، وحفظ كرامات البشر».

وكان قتل قبل فترة وجيزة ٦ من أبناء جرمانا من المسيحيين والدروز على أحد الحواجز التي تقيمها اللجان الشعبية لحماية المدينة، من دون التعرف على الجهة التي اغتالتهم بالرصاص من سيارة مجهولة.

وقال الوجهاء والاهالي والنخب الاجتماعية الذين ساهموا في صياغة البيان إن جرمانا «مدينة للعيش والحياة، وليست ساحة حرب، أو استعراض قوة لأحد..إننا نريد أن نحيا بحرية وكرامة بلا خوف وبلا رصاص».

---

٨٠ يوماً من حصار حمص يهدد العائلات بالمجاعة والمرض

حمص- البديل:

أطلق ناشطون وأهالي من مدينة حمص نداء استغاثة بعد حصار المدينة لمدة تجاوزت ال ٨٠ يوماً، وذكر البيان الذي تلقت البديل نسخة منه «:

يمنع النظام المجرم الغذاء والدواء عن آلاف المدنيين المحاصرين، ويقوم بقصف البيوت والملاجئ والمستشفيات بالصواريخ والهاون والدبابات والمدفعية الثقيلة».

وتابع البيان :» إن آلاف العائلات التي يشملها الحصار في أحياء حمص القديمة، بما تضمّه من أطفال ونساء، تعاني من خطر المجاعة، بعد فقدان ما تبقى من مواد غذائية، و قطع قوات النظام لطرق الإمداد التي كانت تؤمن النذر اليسير من الاحتياجات».

وفي صعيد متصل، قال مازن الحمصي :» إن المدينة تعاني من كارثة إنسانية وصحية، نتيجة توقف المشافي الميدانية بعد نفاد الأدوية والمضادات الحيوية وأدوات الجراحة، إضافة إلى انقطاع الماء والكهرباء وفقدان الوقود».

وأضاف مازن: إذا لم تتدخل المنظمات الدولية لإغاثة المحاصرين فإن هذه الكارثة قد تؤدي إلى إبادة عائلات بأكملها، ولا بد من إدخال المساعدات عبر المعابر التي يسيطر عليها الجيش الحرّ، والعمل على كسر الحصار الذي يحاول النظام من خلاله معاقبة الأهالي لدورهم الكبير في دعم الثورة ومساندتها.

شوارع وحدائق حلب تكتظ بالنازحين وعائلات تنام داخل خيم

حلب- البديل:

قال نشطاء من داخل مدينة حلب إن الأهالي الذين لم يستطيعوا الفرار إلى الأرياف من القصف الذي يستهدف النظام من خلاله المدينة قد لجأوا إلى حدائق في منطقة الأشرفية وبستان الباشا والشيخ مقصود، وقال عمر، وهو نازح في حديقة الأشرفية ل «البديل» إن أكثر من ٩٠٠ عائلة مكثت في الحديقة المجاورة لمنطقة الأشرفية، من دون توفير المساعدات الإنسانية والغذائية لهم، ووصف عمر الظروف الإنسانية التي تمر بها تلك العائلات بالقول:» تعتمد كل عائلة على اسطوانة غاز صغيرة الحجم لطهي الطعام هذا إن توفر الطعام، وتستخدم خيم صغيرة مصنوعة من الخشب للنوم فيها ليلاً، في حين يعاني الأطفال من أمراض مزمنة، بسبب موجة الحر الشديدة، وسط غياب البيوت للمكوث فيها نهاراً».

وأضاف :»بعض العائلات استخدمت الشاحنات ذات الثلاثة دواليب المصفوفة بجوار الحدائق بدلاً من المنزل، حيث تحولت تلك الشاحنات إلى ملاذ للنازحين، ويتم الطهي في داخلها، وأحياناً يستخدمونها للنوم، مع أن مساحتها الداخلية لا تتجاوز المترين المربعين».

ويقول أبو صلاح الذي يملك شاحنة من ذات النوع:» لا نملك أقرباء في ريف حلب، وحلب المدينة تتعرض إلى حرب شاملة، لم أكن أملك سوى هذه «الطيرزين» للفرار بالعائلة والمكوث بجوار هذه الحديقة».

ويضيف أبو صلاح، وهو من حي السكري، وكان يعمل في بيع الخضار:» لا يصلنا أي دعم إنساني أو غذائي، ولولا المساعدات الشخصية القادمة من بعض التجار كنّا متنا من الجوع ، ننام ثلاثة أشخاص على فرشة واحدة، وإذا استمر الحال هكذا لا ندري ماذا سيحلنا بنا؟».

النظام يخطط لتسريب وثائق استخباراتية تصنّف قيادات في الثورة ضمن عملائه

حلب - البديل:

سرّب ضباط أمن شرفاء في مخابرات النظام خطة أمنية خطيرة يقوم النظام بالتحضير لها عبر بث وثائق استخباراتية وهمية تصنّف ناشطين بارزين على أنهم متعاملون مع الأمن.

وتم تسريب الخطة إلى كتائب «أحرار الشام» بحسب بيان وصلت نسخة منه إلى مراسل «البديل». وجاء في الخطة أن الفروع الأمنية ستقوم ببيع تقارير بأسماء ثوار وناشطين، بعد عجزهم عن إلقاء القبض عليهم، على أنهم مخبرون و عملاء للنظام لكي يتم القضاء عليهم من ثوار الداخل والجيش الحر.

وقال البيان الذي تم تعميمه على الثوار إن المراد من هذا العمل هو إحداث خرق أمني، وإدخال الشك في صفوف الثوار والجيش الحر البطل والمدنيين، ما قد يؤدي إلى إشعال الفتنة والإقتتال بين أبناء شعبنا العظيم. ودعا البيان أبناء سورية كافة إلى الإنتباه وأخذ الحيطة والحذر من ألاعيب العصابة الأسدية.

وقال ناشط من حلب لـ«البديل» إنه لم يسبق لهم أن واجهوا مثل هذا «الفخ» الأمني الذي قد يكون له تأثير سلبي جداً. وأضاف أن الهدف الآخر من هذه الخطة هو التغطية على عملاء بارزين للنظام في صفوف الجيش الحر، مؤكداً انهم أطلعوا القيادة العسكرية المشتركة للجيش الحر في الداخل على التفاصيل.

السوريون في أنطاكيا يتعرضون لمضايقات و اعتداءات متكررة

أنطاكيا- البديل:

يتعرّض العديد من السوريين المقيمين في أنطاكيا مؤخراً إلى مضايقات عديدة وصلت في أحايين كثيرة إلى درجة الاعتداء، و كانت آخر فصول هذه الاعتداءات ما تعرّض له عدد من نشطاء ومقيمي (بيت قامشلو لكل السوريين) في يومي الثلاثاء والأربعاء الماضيين، حيث أقدم عدد من قاطني المدينة بالاعتداء على هذا البيت، ورشقه بالحجارة، ما أثار القلق و الزعر في نفوس ساكني البيت، خاصة أن هذا النوع من الحوادث بات يتكرر في الآونة الأخيرة.

وقال أحد الناشطين الذين تعرضوا للاعتداء : إن هذه الحادثة ليست الأولى من نوعها التي يتعرض لها الناشطون السوريون في المدينة، ونحن نعتقد أنها وما سبقها من حوادث مشابهة هي برسم الحكومة التركية التي عليها أن تتحمل مسؤولياتها في حماية و توفير الأمان للنشطاء و المقيمين على حدٍ سواء، والحيلولة دون وقوع وتكرار مثل هذه الاعتداءات في المستقبل، والالتزام بالمواثيق و العهود الدولية الخاصة باللاجئين في مثل هكذا حالات.

كما اعتبر الناشط نفسه المجلس الوطني مقصراً في أداء واجباته تجاه النشطاء والمقيمين السوريين، وقال: «على المجلس الوطني أن يقوم بتفعيل عمل مكاتبه، وخاصة مكتبي (حقوق الإنسان، والإغاثة) والابتعاد عن البيروقراطية في التعامل مع ملف السوريين في تركيا»..

والجدير بالذكر أن أنطاكيا تعتبر الوجهة الأساسية للعديد من السوريين النازحين من سوريا بعد تعرض أغلب مدنهم و قراهم إلى التدمير والقصف من قبل نظام الأسد، ويصل عدد اللاجئين السوريين حسب آخر تصريحات الحكومة التركية إلى حوالي ٦٨ ألف لاجئ، و يعود افتتاح (بيت قامشلو لكل السوريين) إلى أوائل العام الجاري، بسبب الحاجة الملّحة إلى دور سكن لتوفير البيئة المناسبة لنشطاء الثورة السورية.

يتطلب حسمها تسليح «الحر» بمضادات الطائرات وتدخل المجتمع الدولي

معركة كسر العظم في حلب وساعة الحسم المؤجلة

حلب- البديل:

في ضوء ما يجري على الأرض من مؤشرات ميدانية في مدينة حلب، فإن مسألة الحسم لا تبدو قريبة، فالناس يغادرون الأحياء جماعياً، وقلوبهم تخفق أملاً في انتصار الجيش الحر، وإحكام سيطرته على المدينة، في حين يعتبر النظام أنه يخوض معركة كسر عظم مع الجيش الحر، واقتلاع المعارضة المسلحة من جذورها، ومن أجل ذلك تجاوز النظام الخطوط الحمراء بتسخيره أسلحته الجوية لضرب معاقل الجيش الحر، غير آبه بالتحذيرات الدولية والإقليمية من خطورة هذا الفعل على حياة السكان، والبنية التحتية للمدينة.

«البديل» استطلعت أراء الشارع الحلبي بصدد ترقب الناس لساعة الحسم ومشاعرهم المتضاربة حيال المدى الزمني المتوقع لحسم المعركة التي وصفت بأنها المصيرية لحسابات المعارضة والنظام معاً، وبهذا الصدد قال زياد، وهو بائع في محل للخضار في حي الأنصاري بحلب: « الحسم في المقبل من الأيام سيصب لمصلحة الثورة، ولكن لا يمكن التنبؤ بالتاريخ الصحيح والتوقيت المناسب»، ويضيف زياد: «الناس الذين يعيشون خارج أرض المعركة معظمهم يعتقدون أن المعركة سهلة، وهي مشروع أيام، بيد أن المعركة مصيرية ضد نظام منغمس في الإرهاب، وهي ستحتاج إلى وقت وجهد وزمن وتكاليف وتضحيات كثيرة».

ورأى أيمن، وهو طالب جامعي في قسم الأدب الإنجليزي بجامعة حلب أن تأخير الحسم في مدينة حلب سيخلق المزيد من العوائق في المستقبل، وقال:«المهم هو المدة الزمنية، لأنه كلما طالت المعركة فإن الخسائر ستزداد، وخاصة في المجال الاقتصادي الذي أعطى المدينة اسم العاصمة الاقتصادية لسوريا، وبالتالي قد تتعمق مقومات الحرب الأهلية».

لكن أبو هشام الذي فرّ من حي الشعار إلى المناطق الريفية، وكان يعاون في البداية كتائب الجيش الحر من الناحية اللوجستية قبل إصابته في ساقه اليمنى فقال: «لا ندري كم من الوقت ستستمر المعركة، النظام لديه طائرات، والثوار يدمرون دبابات الجيش. وهذا أمر مبرر، غير أن الدبابات ليست ملكاً لبشار الأسد، بل هي ملك للشعب، كما أن اللجوء إلى الطائرات من قبل النظام يؤخر حسم المعركة بالنسبة لكتائب الجيش الحر».

ويضيف أبو هشام :»النظام بدأ في حلب باستخدام نهج فوضوي معتمداً على القصف العشوائي للمدن والأحياء، والمرافق الحيوية، بما فيها المخابز والمشافي، وبهذا يحاول النظام أن يطيل عمر المعركة، من دون التوجه للحسم، لأنه لا يستطيع القيام بمواجهة مباشرة من الجيش الحر، وهذا التكتيك يمنع حسم المعركة سريعاً لمصلحة الجيش الحر والثورة».

وعلى الرغم من تأكيد رئيس المجلس العسكري في محافظة حلب التابع للجيش السوري الحر يوم الثلاثاء الماضي على أن كتائب الجيش الحر تسيطر على حوالي ثلثي مدينة حلب التي تدور معارك فيها منذ شهر مع القوات النظامية السورية إلا أن تلك السيطرة يرافقها قصف فوري من قبل الدفعات الجوية للنظام، ما يدفع البعض إلى الاعتقاد بأن تكتيك النظام سيرجح كفته في حسم المعركة، ومن هؤلاء سامر، وهو مهندس مدني من حي «حلب جديدة»، وناشط سياسي معارض، حيث قال: «أعتقد أن النظام سينجح بحسم المعركة في حلب، لسبب بسيط وهو أنه يتفوق على المسلحين بالقوة النارية، وليس لديه معايير أخلاقية وسياسية لاستخدام العنف».

ويردف سامر: «إن الرهان على تدخل الدول الأجنبية من جانب الجيش الحر رهان غير واقعي، لأن المعركة في حلب ستسبب بدمار كبير للمدينة، كما أن النظام أيضاً سوف يخرج من حلب ضعيفاً، الأمر الذي سيدفع بالكثيرين إلى الانشقاق عنه».

ومهما يكن الأمر، فإن الحلول السياسية تبدو منعدمة تماماً في حالة مدينة حلب كما يقول المراقبين، في الوقت الذي لم تتوج حسابات الأطراف المتصارعة بتحقيق نتائجها المرجوة، وينتقد عصام تسرع المعارضة بإعلان معركة حلب، وقال: «منذ البداية كان ينبغي حساب نتائج خطواتهم عسكرية، حالياً لا يوجد مخرج سوى المخارج العسكرية، لأن المعركة بالنسبة للطرفين معركة كسر عظم، وينبغي التفكير بمخرج سياسي للأزمة ككل».

ويعتقد عصام أن الحسم في حلب مرتبط بمخطط دولي وإقليمي»: يبدو لي أن ذلك مؤجل إلى ما بعد الانتخابات الأمريكية، وإلى ذلك الحين ستتدمر سورية «

ولدى انطلاقة معركة الحسم في حلب، أطلق النظام مصطلح أم المعارك على حملته العسكرية ضد حلب، وهذا المصطلح لا يجد واقعيته عند أنصار المعارضة، فيقول عامر ذو التوجه الإخواني، ويعيش في حي الصاخور: « يستشيط أهالي حلب غضباً من قصف المدينة وتدميرها سواء بالطائرات أو الدبابات، ولكن حلب عصية على كل من جعل معركتها أم المعارك، بل هي معركة الفرقان إن شاء الله، وستكون هي بداية المعارك لتحقيق النصر، وتحرير سوريا بإذن الله».

ويعتبر عامر أن الحسم بات قريباً من جهة وقوف الأهالي مع مقاتلي الجيش الحر، وتقديم الطعام والمعونة لمقاتليه في الوقت الذي تفتقر قوات النظام لهذا العون: «لا يختلف اثنان أن أهالي المناطق المتوترة يساعدون الثوار بكل إمكاناتهم، ومهما استخدم النظام ترسانته الجوية فإنه سيبقى يناور في الجو».

ولهذه الأسباب تدور في الأروقة الدولية أحاديث عن تأمين منطقة حظر جوي للجيش الحر، وتحقيق هذا السيناريو على الأرض سيفقد النظام سيطرته جواً على سماء مدينة حلب بنظر الجيش الحر، ويقول عبد اللطيف، وهو عنصر في كتيبة لواء التوحيد في حلب، ويقاتل مع الثوار على مشارف الطرف الجنوبي الشرقي لمدينة حلب: «الحظر الجوي وحده قادر على حسم المعركة في حلب، وإذا تعذر ذلك فإن تسليحنا بالصواريخ المضادة للطيران الحربي الذي يستخدمه النظام لضرب مواقع الجيش الحر هو أحد الخيارات المهمة بالنسبة لنا من أجل حسم المعركة».

ويرى عبد اللطيف أن المجتمع الدولي «لا زال يراوح في مكانه من جهة مساعدة الجيش الحر عسكرياً ، وكل الكلام عن تسليح المعارضة لا نراه يتترجم على الأرض، لقد تكلموا كثيراً عن خطوط حمراء لا يجب تجاوزها، والآن تدك حلب بطيران «ميغ» علناً، وهم يتفرجون على الوضع، والأسوأ من ذلك أن تركيز المجتمع الدولي انتقل إلى الاهتمام بمسألة الأسلحة الكيماوية الموجودة لدى النظام، وذلك عوضاً من أن يكون التركيز على دعم الجيش وتسليحه».

يلتف على العقوبات الدولية من خلال شركات مصرية ولبنانية
النظام السوري في بحث محموم لإبرام صفقات النفط لتشغيل دباباته

لندن– رويترز:
أظهرت وثائق اطلعت عليها وكالة «رويترز» أن النظام السوري يتفاوض على صفقات مع شركات في لندن وسنغافورة والشرق الأوسط لبيع النفط الخام مقابل الوقود الذي يحتاجه للاستمرار في مواجهة الثورة. ويسعى نظام بشار الأسد جاهداً للحصول على الديزل من أجل جيشه، وشراء الوقود للمحافظة على دوران عجلة الاقتصاد، بعد ان حرمته العقوبات التي فرضتها عليها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من التعامل مع موردية المعتادين. ومع تأثير العقوبات على الاقتصاد زادت أهمية الدخل الذي تحققه مبيعات النفط الخام. وبالرغم من الدعم السياسي من قبل الصين وروسيا فقد نضبت موارد الرئيس السوري بشار الأسد من الوقود والسيولة. وأظهرت وثائق تجارية ومراسلات وسجلات شحن وأوراق اخرى أطلعت عليها «رويترز» كيف يسعى النظام وراء صفقات النفط، ويبرمها أحيانا، وهي صفقات وإن لم تكن ضخمة فهي ضرورية لبقاء النظام في مواجهة الثورة. وتشمل قائمة الشركاء التجاريين الجدد لسوريا شركات في بريطانيا ومصر ولبنان.

٢٠٠ ألف طن
وتظهر إحدى الوثائق أن شركة نفط مقرها لندن هي «أورورا فاينانس ليمتد» استأجرت ناقلة من شركة «مار لينك أوفشور سيرفيسيز» في تموز الماضي لشحن ٢٠٠ ألف طن من الديزل لسوريا. وجاء الديزل من شركة «بتروناس» الماليزية الحكومية التي رفضت التعقيب على الصفقة.
وأكدت «مار لينك أوفشور سيرفيسيز» ولديها مكتب في سنغافورة أنها أبرمت صفقة لتؤجر الناقلة من الباطن لحساب «أورورا فاينانس» في منتصف الشهر نفسه، لكنها نفت أن يكون الديزل لسوريا. وذكر مدير «مار لينك» مايكل ليبرن في رسالة بالبريد الالكتروني: «تم الاتفاق في البداية على أن تأجير الناقلة وشراء الوقود سيكون من أجل شحنات لتايلاند». وقال ليبرن إن «أورورا» ألغت العقد لاحقاً، عندما رفضت «مار لينك» أن تغير ميناء التسليم إلى سوريا، لأنها خارج النطاق المصرح للسفينة بالحركة فيه.
وأضاف ليبرن عبر «سكايب» الأسبوع الماضي: «يسعدنا أن نمد سوريا بالوقود طالما كان ميناء التسليم آمنا، وليس هناك عقوبات دولية». ولم تتلق «رويترز» رداً على طلبات للحديث مع عملاء «أورورا «في ماليزيا والهند اللتين تشتركان في الصفقة.

الوقود المسال
وحققت خطط لاستيراد غاز البترول المسال قدرا أكبر من النجاح، وغاز البترول هو نوع من الوقود يستخدم بشكل واسع في المنازل والشركات السورية لأغراض الطهي والتدفئة. ووصلت ثلاث شحنات على الأقل تبلغ قيمتها نحو ١٠ ملايين دولار إلى سوريا في الأسابيع القليلة الماضية، بينما ستصل أحدث شحنة الى ميناء بانياس خلال أيام. وتشير الوثائق التجارية والمراسلات التي فحصتها «رويترز» إلى أن شركة لبنانية تدعى «أوفرسيز بتروليوم تريدينج (أو.بي.تي)» أبرمت الصفقة نيابة عن وزارة النفط السورية.
وبدورها استعانت «أو.بي.تي» بشركة مصرية خاصة هي «تراي أوشن» للطاقة، لتجلب المنتجات المطلوبة، وتعثر على ناقلات البترول التي ترغب في التوجه إلى سوريا. وأوضحت الوثائق أن «تراي أوشن» للطاقة وقعت اتفاقيات مع «أو.بي.تي» لمساعدتها في شراء وبيع النفط الخام والمنتجات البترولية المكررة.

نفي والتفاف
ونفت «تراي أوشن» توقيع صفقات مع «أو.بي.تي» للتجارة في النفط، لكنها أكدت موافقتها على إمداد الشركة اللبنانية بشحنتين من غاز البترول المسال. وقال علي طلبة مدير التداول في تراي أوشن للطاقة: «ليس لدينا أي معلومات بان هذه الشحنة متوجهة إلى مدينة بانياس السورية»، مضيفا أنه تمّ الاتفاق على التسليم في موانيء لبنانية.
وقدمت «تراي اوشن» للطاقة تفاصيل عن رجل قالت إنه عمل لصالح «أو. بي.تي» وكان وسيطا في الصفقة. مع ذلك لم يؤكد الرجل عندما اتصلت به «رويترز» أية علاقة له بـ«أو.بي.تي»، ولم يجب على أسئلة بشأن الصفقة، وطلب من «رويترز» أن تعاود الاتصال به لاحقا. ومن بين رسالتين بالبريد الالكتروني أرسلتا إلى عنوانين مختلفين تمّ الحصول عليهما لـ«أو.بي.تي» لم تتلق «رويترز» رداً على الرسالة الاولى، وجاء الرد على الثانية كالتالي: «لا أفهم ما تتحدثين عنه، وبالتالي لا أستطيع مساعدتك، ولا يمكنني الرد بعد ذلك».
ولا تستهدف العقوبات الأميركية أو الأوروبية الشركات المصرية واللبنانية، وبالتالي بإمكانهما إبرام اتفاقيات مع سوريا. وتكشف الوثائق إلى أي مدى تسعى الحكومة السورية من أجل التغلب على عزلتها المتزايدة، بعدما أصبحت أكثر اعتمادا من ذي قبل على شحنات الوقود الأجنبية، إذ استهدف الجيش الحر بنيتها التحتية الخاصة بالطاقة. ومرت شهور عديدة منذ وصلت آخر شحنات الوقود من روسيا، بينما أرسلت فنزويلا آخر شحناتها من الديزل في شهر أيار الماضي. ولم تقدم إيران سوى شحنتين فقط منذ بداية العام الجاري.

الثورة السورية تعيد هضبة الجولان إلى جدول الأعمال

الجولان المحتل – إيرين:
فيما يحتدم الصراع على بعد كيلومترات فقط في سوريا، يبقى الهدوء سائداً على مرتفعات الجولان السورية التي تحتلها «إسرائيل». ولكن ثمة دلائل على أن النزاع الذي دام ١٧ شهراً قد طال السكان السوريون في تلك المناطق. ففي مجدل شمس التي تعد أكبر قرية عربية في المنطقة، كُتب على الجدران بلون الدم الأحمر عبارة: «أوقفوا قتل الشعب السوري».
وعندما بدأت الثورة في سوريا العام الماضي، كانت هضبة الجولان تدعم بشكل كبير الرئيس السوري بشار الأسد– المتهم بقتل آلاف السوريين– والآن يقول سكان الجولان إن حالة الانقسام في الرأي بين مؤيدي الثورة والموالين للأسد تبلغ نسبة ٥٠ في المئة. ولكن على الرغم من حالة الانقسام إلا أنهم سكان الجولان، وبحسب قولهم، مصممون على البقاء متحدين في مواجهة الاحتلال «الإسرائيلي» لهضبة الجولان. ويشعر بعض السكان أن التغيير في النظام السوري قد يضع الجولان على جدول الأعمال الوطني والإقليمي مجدداً.

السلام الحقيقي
وفي تصريح لشبكة الأنباء الإنسانية (إيرين)، قال أستاذ تاريخ إفريقيا والشرق الأوسط في جامعة «تل أبيب» ومؤلف أربعة كتب عن سوريا والأسد «إيال زيسر»، إن هضبة «الجولان لم تكن على جدول الأعمال السوري لسنوات. وقد يكون النظام الجديد في دمشق الذي سيكون موالياً للغرب على استعداد لتحدي إسرائيل، واحتلالها للجولان، مقابل السلام الحقيقي، وهو أمر لم يجرؤ الأسد على فعله».
ومن جهته، قال سلمان فخر الدين، وهو منسق في مركز «المرصد» إن الحكومة الجديدة في سوريا «التي لن تقوم أولوياتها على قمع شعبها» لن تتخلى عن هضبة الجولان، أو الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويقول المحللون أنه إذا نجح الثوار السوريون في إسقاط نظام الأسد فإنهم سيواجهون العديد من التحديات، وربما لن تكون المواجهة مع «إسرائيل» على رأس قائمة أولوياتهم.

تحول الولاءات
مازال سكان الجولان يعتبرون أنفسهم سوريين. في الماضي، كان التعبير عن الولاء لسوريا يتم من خلال دعم الأسد، حيث كان السكان يحملون الأعلام السورية مع صور الأسد في احتجاجاتهم ضد الاحتلال «الإسرائيلي».
ولكن فخر الدين يشير إلى أنه لم يكن الجميع يحمل تلك الصور. وهو يقول أنه لطالما كان ضد الأسد. وأضاف أنه يعارض الرئيس السوري لنفس أسباب معارضته للاحتلال «الإسرائيلي» للجولان والأراضي الفلسطينية، وقال: «بالنسبة لي، فإن مدينة حمص مثل غزة... الناس فيها يطالبون بحقوق الإنسان الأساسية والحق في العيش بكرامة وحرية وديمقراطية. فمن يستطيع أن ينكر ذلك؟» ولكن فخر الدين، مثل العديد من سكان الجولان، ضد التدخل الغربي في سوريا.

من فوضى العلاقات بين قوى الثورة إلى العمل المؤسساتي
نحو خارطة طريق إلى المرحلة الانتقالية

حسام سفر

يبحث السوريون اليوم عن خارطة طريق للخروج من حالة الاستعصاء الموجودة، وحسم الصراع بين قوى الثورة وبين النظام، ومباشرة مرحلة انتقالية تضع البلاد والعباد على سكة الدولة الديمقراطية، ومن ضمن الباحثين عن خارطة طريق بعض أهل النظام نفسه الذين يشعرون بأن النظام لن يتمكن من السيطرة على الأمور، وسيأخذ البلاد إلى حالة من الدمار الشامل، وستكون التكاليف أكثر بكثير من تلك التي دفعت حتى اللحظة، ولكن جميع الأطراف في سوريا لا تمتلك اليوم وصفة سحرية للخروج من حالة الاستعصاء، إذ لا يوجد برنامج عملي موحد للقوى الثورية، بما فيها قوى المعارضة السياسية التقليدية منها، أو التي تشكلت خلال الثورة نفسها.

إن أولى الخطوات المطلوبة للوصول إلى خارطة الطريق نحو المرحلة الانتقالية تكمن باعتراف القوى الثورية بأن حالة الاستعصاء لم تكن لتوجد بالقدر الذي هي عليه اليوم لولا حالة التشرذم الموجودة بين القوى الثورية نفسها، وغياب التنسيق فيما بينها، وامتلاك رؤية سياسية وعسكرية موحدة قدر الإمكان، وهو ما لم يتوفر حتى الآن، وما زال يرخي بظلاله على مسألة حسم الثورة، وانتصارها، وبداية مرحلة انتقالية أصبحت ملحة وضرورية، قبل أن يأتي تغول النظام على الأخضر واليابس في سوريا، وذلك بفضل حالة الإنكار التي ما زال يعيشها، وتشجعه عليها أطراف إقليمية ودولية باتت معروفة للجميع.

وقبل البدء برسم خارطة طريق نحو المرحلة الانتقالية لا بد من توصيف المشكلات التي أدت إلى تشرذم المعارضة بشقيها الثوري–العسكري، والسياسي، من دون اللجوء إلى حالة التخوين، أو الإقصاء، وهما حالتان باتتا تسيطران على خطابات العديد من الجهات، خاصة أن كل طرف ينطلق من تصور مختلف لطبيعة الحلول، وفي تقييمه لمسار الثورة نفسها.

إذن، نحن بحاجة ماسة إلى تقييم الأخطاء التي وقعت فيها مختلف الاطراف، ومن دون مكابرة، أو رمي الكرة في ملعب الآخرين، وهو ما سيجعل من حالة التقييم بداية صحية لمرحلة جديدة تنظم العلاقة بين أطراف المعارضة، وتبدأ من الاعتراف بأن تضارب المصالح الأيديولوجية والسياسية والشخصية يجب ألا ينسينا أن التناقض الجوهري هو مع النظام، وما عدا ذلك يجب أن يكون تفاصيل قابلة للنقاش، والاعتراف بأن غرق بعض الأطراف المعارضة في التفاصيل قد أضاع الكثير من الجهود والفرص، وأسهم في زيادة التكاليف الإنسانية والمادية على الشعب السوري، وأخر انتصار الثورة، وما زال يقف عائقاً أمام رسم خارطة طريق نحو المرحلة الانتقالية، وأولها تجميع كل الجهود من أجل إسقاط النظام بالدرجة الأولى، وما عدا ذلك فإنه سيكون لعباً في الوقت الضائع.

إن واحدة من أهم النقاط التي ينبغي إدراكها من قبل جميع الأطراف أن التحول نحو الديمقراطية هو مسألة راهنة، وليست مسألة يجب تأجيلها، والمقصود عملياً اعتراف كل مكونات المعارضة ببعضها البعض، وألا يكون الاعتراف نظرياً، وإنما نابعاً من قناعة راسخة بأن التحول نحو الديمقراطية يبدأ بالاعتراف بالآخر المختلف، وقبوله، والتعاون معه، طالما أن الغايات الرئيسة متفق عليها، والانتقال من حالة القبول إلى حالة العمل، أي تفعيل الأطر المؤسساتية التي يمكن لها وحدها أن تجمع الجهود بطريقة صحيحة، خاصة أن تجربة البعث في حكم سوريا ألغت الحس المؤسساتي، وأفقدت السوريين مؤهلات الإدارة، وهما مسألتان أحوج ما نكون إليهما اليوم، إذ لا ينبغي أن يبقى العمل المعارض خاضعاً للعشوائية والفوضى، فاستمرار العشوائية وغياب الإدارة من شأنه أن يجعل إعادة بناء سورية بعد سقوط النظام أمراً صعباً، وقد لا يقل صعوبة عن مسألة إسقاط النظام.

إن بقاء القوى المعارضة العسكرية والسياسية في حالة تمترس وراء أشكالها التنظيمية التي وجدت عليها، والتي لم يعد لها المفعول الذي كان لها في بداية انطلاقتها، هو أحد العوائق أمام رسم خارطة الطريق نحو إسقاط النظام، والبدء بمرحلة انتقالية حقيقية، ونقصد هنا، على سبيل المثال لا الحصر، المجلس الوطني السوري، الذي يعاني في الآونة الأخيرة، خاصة بعد تنكر الكثير من الدول للعلاقات التي أقامتها معه، ولم يعد قادراً على الالتزام بالكثير من الوعود التي قطعها على نفسه، ومن بينها الإسهام في ملف تسليح الجيش الحر، وتقديم الإغاثة للمناطق المنكوبة، كما أعاقت البيروقراطية الداخلية للمجلس تفعيل الكثير من مهامه.

إن الأشكال التنظيمية مهما بدت مهمة في لحظة من اللحظات إلا أنها ليست أشكالاً مقدسة، خاصة في العمل السياسي، فالسياسة تخضع لظروف متغيرة، وهو ما يجب أن يدفع المجلس وغيره من التشكيلات والمؤسسات السياسية إلى بناء أشكال تنظيمية جديدة، تكون قادرة على كسب تأييد الشارع الثوري من جهة، وبناء أهداف عملية تتوجه بها نحو الخارج، ووضع كل الاحتمالات على الطاولة، وذلك من أجل التقليل من عنصر المفاجأة خلال العمل.

لقد خرج مؤتمر المعارضة السورية الذي انعقد في شهر تموز الماضي كان قد خرج بوثيقتين مهمتين، وقت تضمنت وثيقة «الرؤية السياسية المشتركة للمرحلة الانتقالية» الكثير من النقاط المهمة بما يخص المرحلة الانتقالية، لكن المؤتمر نفسه افتقد إلى صيغة تنفيذية تلزم جميع الأطراف المعارضة بالتعاون مع بعضها البعض، وطالما أن جميع الجهات ما زالت تعترف بوثيقتي القاهرة فإنه يمكن اعتمادهما كنقطة انطلاق نحو إيجاد صيغ مؤسساتية تنفيذية، فعلى سبيل المثال كانت الوثيقة «الرؤية السياسية» قد تحدثت عن دعم الجيش الحر، لكنها لم تحدد الآليات، وكيفية تعاون الجهات المعارضة لتأمين مثل هذا الدعم. كما تمّت الإشارة إلى إيجاد صيغة سياسية تنظم العلاقة بين الأطراف السياسية والجيش الحر لكن هذه العلاقة بقيت خارج أي إطار تنظيمي فعال، ولو تمّ إيجاد مثل هذه الصيغ التنظيمية لكانت الأمور قد اختلفت بشكل نوعي.

من جهة أخرى، فإن العلاقات الخارجية للمعارضة السورية شهدت نوعاً من التشتت، ولا يخفى على أحد من المعارضة أن المصالح المتضاربة للدول الإقليمية والدولية قد أثرت سلباً على علاقات المعارضة نفسها، حيث آثرت بعض أطراف المعارضة أن تكون الوكيل الحصري للعلاقات الخارجية، وكأن تلك العلاقات هي بحد ذاتها الغاية، بينما هي ليست سوى وسيلة من وسائل حشد الدعم المطلوب من أجل انتصار الثورة.

إن تقديم مقترحات محددة لبناء خارطة طريق من قبل أطراف المعارضة هي برسم هذه الأطراف نفسها، لكن خارطة الطريق نفسها باتت أمراً ملحاً، ومن دونه فإن حالة الاستعصاء على الأرض مرشحة للازدياد، كما أن تنامي نفوذ بعض البلدان الإقليمية داخل الملف السوري هو من الأمور التي تدعو إلى القلق، فتقاطع المصالح المرحلي، وإن كان مهماً، إلا أنه يدفع الأزمة إلى التمدد خارج نطاق الحلول التي يريدها السوريون، وخارج نطاق أهداف الثورة، والتي تحددت منذ اليوم الأول بالحرية والكرامة والديمقراطية.

متى ستنتهي «واجباتنا» القومية ؟
لا نريد قمعاً آخر وعزلة أخرى تحت أي مسمىً آخر ....

بسام الأحمد – كاتب كردي :

دأبَ النظام السوري عبر سياساته العنصرية خلال العقود الماضية على تشتيت أكراد سوريا سياسياً، وذلك من خلال توجيه أنظارهم عن قضيتهم الأساسية في سوريا نحو أجزاء أخرى من كردستان، ما حال دون تشكّل وتبلور رؤية سياسية واضحة المعالم لدى الأكراد السوريين فيما يخص قضيّتهم في سوريا، والتي تُعتبر جزءاً لا يتجزأ من قضية الديمقراطية في سوريا ككل. ولا نفشي سراً إذا قلنا إن النظام السوري كان يغض النظر عن نشاطات أحزاب كردية و كردستانية عديدة في سورية رأت في أهدافها «الكردستانية» مُسلمات لاتقبل جدالاً ولا نقاشاً، ولربما هذه المُسلمة تساعدنا في تفسير قمع كل صوت لا يتماشى وأهداف هذه القوى القومية العديدة المختلفة أصلاً في الساحة الواحدة على شكل ومضمون الحقوق الكردية بشكل عام، وحقوق الأكراد في سوريا بشكل خاص.

بطبيعة الحال، و كنتيجة طبيعية لهذا الوضع أفرزت هذه الحالة نوعاً من (الانعزال السياسي) والإجتماعي – إذا صحّ التعبير – لدى أكراد سوريا، و ظهرت إلى العلن العديد من الأحزاب، والقوى السياسية المنقسمة على نفسها، تدّعي كلّ منها – ولو بشكل متفاوت – حصرية التمثيل الحقيقي للمطالب الكردية في سوريا، وتعمل كلها في دائرة جغرافية وسياسية محدودة، مبتعدة آلاف الأميال عن المعاناة الحقيقية للشعب الكردي في سوريا، واستمرت هذه الحالة المأساوية الكردية إلى فترة ليست ببعيدة، حتى لاحت في الأفق عبق رائحة أزهار «ربيع دمشق» الذي مهّد أرضية خصبة لنشوء (إعلان دمشق للتغير الوطني الديمقراطي) في العام ٢٠٠٥، حيث أنهت بعض القوى الكردية عزلتها السياسية نسبياً، كما و يسجّل لإعلان دمشق أيضاً كسر جدار العزلة بين مختلف مكونات القوى المعارضة في سوريا على اختلاف توجهاتها.

ثمّ بدأ (الربيع العربي) انطلاقاً من تونس مؤذّناً ببداية حقبة جديدة، تحاكي إلى حدّ ما مرحلة النهضة العربية أو اليقظة العربية كما اصطلح على تسميتها آنذاك، حيث رُفع شعار «حب الوطن من الإيمان»، وذكر تعريف للاستبداد كداءٍ إلى جانب ذكر الدواء الذي تمثّل باسترداد الحرية، حيث كانت عيون السوريين شاخصة حول ما يجري في تونس ومصر وبلدان عربية أخرى، متمنين في الوقت نفسه قدوم الربيع تزامناً مع (الربيع)، بينما كان النظام السوري يرتعد خوفاً يقيناً منه بتشابه نظامه والأنظمة العربية المستبدّة، ثم سرعان ما بدأ الربيع السوري بتفتح (أزهار درعا)، حتى تحوّل إلى ثورة عارمة امتدت على طول البلاد وعرضها، ونجحت الثورة السورية في إظهار الوجه الوطني للحراك الشعبي السوري عامة، والحراك الكردي الشبابي بشكل خاص، والذي كان متعذراً على الحركة الكردية التقليدية قيادته، حيث وجدت نفسها رغم «خبرتها» السياسية عاجزة عن فكفكة رموز الثورة السورية، والحراك الشبابي، وأصبحت تضرب خبط عشواء، وتحاول التملص من واجباتها الوطنية والأخلاقية في قيادة الحراك وتوجيهه.

واستمر هذا الوضع إلى حين تشكيل المجلس الوطني الكردي بعد أكثر من سبعة أشهر على اندلاع الثورة، وقد استبشر الأكراد خيراً بالرغم من تأخرّه كثيراً، إلا أنهم رأوا في هذه الخطوة «الوحدوية» رسائل إيجابية، نظراً لأن موضوع توحيد الحركة الكردية يشكل مسألة مهمة وحساسة بالنسبة لأكراد سوريا، ولو أن البرنامج السياسي اشتمل على الكثير من الضبابية والمسائل المتناقضة إلا أن الشكل طغى على المضمون آنذاك.

وإلى جانب المجلس الوطني الكردي برزت قوى سياسية كردية وكردستانية أخرى ركبت الموجة القومية التي تنامت في المناطق الكردية باطراد، وساعد على ذلك التنامي بعض المواقف السلبية من قبل بعض المعارضين للنظام السوري، وتوظيف تلك المواقف السلبية من أجل العزف على الوتر القومي أكثر فأكثر، حتى لوحظ انشغال المعارضة الكردية بالمعارضة السورية ومواقفها أكثر من انشغالها بالنظام، وربما هذا يساعدنا على إيجاد تفسيرات لانسحاب الكتلة الكردية «انسحاباً نهائياً» من مؤتمر القاهرة في مصر مؤخراً، حيث شكّل هذا الانسحاب نقطة مفصلية في تاريخ العلاقة بين الكتلة الكردية والمعارضة السورية من جهة، وبين الكتلة الكردية ونشطاء الحراك الشبابي والرأي العام الكردي من جهة أخرى، و أعاد إلى الأذهان الحقبة الانعزالية الكردية في سوريا التي كان للنظام دور كبير فيها، والتي عانى منها الأكراد قبل غيرهم ، والسبب الذي يدفعنا إلى توصيف هذه النقطة بالمفصلية أنّه لوحظ تخفّي بعض الأطراف الكردية المنسحبة وراء المطالب «المصيرية القومية» لأكراد سوريا، ومحاولة إظهار المعارضة السورية على أنّها نسخة طبق الأصل عن نظام بشار الأسد، وشتان ما بين الأسد والمعارضة السورية، وهذا ليس دفاعاً عن المعارضة السورية، ولكن شكل ومضمون الانسحاب الكردي أثار العديد من التساؤلات التي برزت إلى الواجهة مجدداً، والتي اتخذتها بعض القوى الكردية كذريعة لقمع أي صوت كردي وطني مخالف لا يتماشى مع منظورها القومي للقضية الكردية في سورية.

إنّ هذه المواقف «القومية المتصلبة» ومحاولات الترهيب والتشهير بالأصوات الوطنية الكردية السورية التي تؤمن بسوريا ((جمهورية سورية)) ديمقراطية علمانية، دولة الحق والقانون والمواطنة المتساوية لجميع مواطنيها في الحقوق والواجبات، وإيجاد حل عادل ونهائي للقضية الكردية في إطار وحدة سورية أرضاً وشعباً، لن تؤدي إلا إلى تعقيد القضية الكردية في سوريا، ولن تزيدنا إلا عزلة عن محيطنا الوطني السوري، ولن تخدم إلا هذا النظام الجاثم على صدور السوريين منذ عقود طويلة، ولن تفضي إلا إلى سرقة دور الكرد في المرحلة الانتقالية المقبلة، وفي رسم شكل سوريا المستقبل لاحقاً، والتي تتشكل ملامحها الآن، خاصة في هذه المرحلة الحساسة والدقيقة من عمر الثورة السورية المجيدة، ومنطقة الشرق الأوسط .

الشهيد الإعلامي هيثم حمشو.. بلّغوا أمّي أن تزغرد في تشييعي

قسم التوثيق– البديل:

ظهر في واحدة من أكثر مقاطع الفيديو انتشاراً خلال الثورة، وشاهده في الأيام العشرة الأولى بعد استشهاده أكثر من ١٠٠ ألف شخص. كان المشهد توثيقاً للحظات الأخيرة من حياته، فبينما كانت بقعة الدم تتسع تحت رأسه وهو ملقى على الأرض بعد إصابته، لم ينسَ أن يقول: «اللهم اجعلني شهيداً في سبيلك»، وكان له ما أراده.

هو الشهيد هيثم حمشو، المعروف بإعلامي مدينة عندان في ريف حلب. قبل يوم من استشهاده أوصّى رفاقه بما يلي: «قولوا لأمي ما تبكي علي، وتقلها زلغطي لأنو ابنك شهيد، وإذا كانت جثتي بعيدة لا حدا يخاطر بحياتو مشاني. المهم أنو أنا بالجنة». ودّعتهُ أمه خلال تشييعه بالزغاريد، وبجملة مملوءة بروح الصمود: «خاطرك يا ابني.. مع السلامة».

تميّز الشهيد في تصوير مقاطع الفيديو للطائرات التي تقصف ريف حلب، ولوحظ ثبات يده، وقدرته على استخدام الإمكانات المتعددة الكاميرا، حيث أن هذا النوع من التصوير يعتبر الأصعب. ولم يكتف بالتصوير فقط، بل انضم إلى القتال في صفوف الجيش الحر ليكون أحد أبطال معركة الحرية في ساحات القتال. استشهد هيثم في حي صلاح الدين في يوم ٩ آب الجاري، وكان قد انتقل من عندان إلى حلب بعد سيطرة الجيش الحر على معظم احياء المدينة، وقام بتغطية أحداث المعارك، وتنقّل بين أحياء الصاخور والشعار وصلاح الدين.

الفنان السلفي!

احتفى السوريون طيلة ثورتهم المستمرة بمواقف الفنانين الذين أعلنوا انحيازهم للشعب في معركة الحرية ضد النظام، وذلك للهالة الإعلامية التي يتمتع بها أصحاب هذه الصفة، أي «الفنان»، لكن بين فينة وأخرى يفاجئنا البعض من رموز الفن الإبداعي بانعطافات حادة لا تناسب موقعهم في الحياة الثقافية والفنية والاجتماعية، ولعل هذه الظاهرة باتت لصيقة برسام الكاريكاتير علي فرزات الذي نشر تعليقاً تحريضياً ضد علياء إبراهيم، مراسلة قناة العربية، بدعوى تعاملها الخفي مع النظام، ورغم أن فرزات نفسه نشر «توضيحاً» في صفحته على الفيسبوك في محاولة منه للنأي بنفسه عن «السقطة الأخلاقية» التي وقع فيها، لكن ذلك لم يرق إلى مستوى الاعتذار.

وسبق لفرزات أن أثار جدلاً عندما وصف المعارضة بعبارة غير لائقة ولا يمكن كتابتها هنا، وقد تناولنا حينها موقفه بأن على الفنان أن ينأى بنفسه عن تقمص شخصية المحلل السياسي، لأن ذلك سيكون حتماً على حساب رصيده الإبداعي في مجال الفن. لكن الآن الأمر تعدى ذلك، إذا لا يمكن تفسير وضع فنان بحجم فرزات تعليقاً، مصدره شيخ سلفي، على صفحته سوى بأنه انحدار إلى تسوّل الشعبية، وزيادة رصيده عند نوعية معينة من الجمهور، بحيث يكون هو الطرف الذي يقدم التنازلات ليكون محط إعجابهم.

القضية هنا ليست شخصية، بل هي مسألة يجب أن يتم طرحها بقوة حتى لا تتحول إلى نمط ينساق إليه فنانون آخرون، بدافع الطمع في كسب قطاعات كبيرة من الجمهور مقابل خسارته مجتمعاً من المثقفين، وعلى سبيل المثال، أمكنني إحصاء عشر مقالات لكبار الكتاب والمعلّقين أدانوا واستغربوا موقف فرزات ومشاركته في التشهيره بعلياء إبراهيم، بل إن الاستغراب وصل إلى القراء العاديين، حيث كتب أحدهم موجهاً كلماته إلى الصحفية اللبنانية: «بالنيابة عن كل الثوار، أعتذر عن الشتائم التي لحقتك من دون مبرر فقط لأنه أحدهم قال إنك شيعيّة. المؤلم أنني أعتذر منك بالنيابة عن الفنان العالمي علي فرزات.. بالنيابة عن رجل ذاق بنفسه طعم التعرض للأذى والضرب في سبيل قول (أو رسم) رأيه».

ليس هذا دفاعاً أعمى عن الصحفية علياء إبراهيم، وربما تكون ارتكبت بعض الأخطاء بحكم عدم خبرتها في تغطية حرب الشوارع، وعدم تقديرها لخطورة بعض الإحداثيات الجغرافية التي كانت تظهر في تقاريرها، لكن لا يمكن التشكيك بسهولة بولاء صحفية للنظام المجرم، بينما هي وسط القذائف والرصاص، فحتى الشبيحة الموالون لميليشيات الأسد ليس لديهم هذا النوع من الإخلاص الذي شكك فرزات مع الداعية السلفي موسى الغنامي في أن علياء إبراهيم تخفيها بين شيفرات تقاريرها!

سردار جان

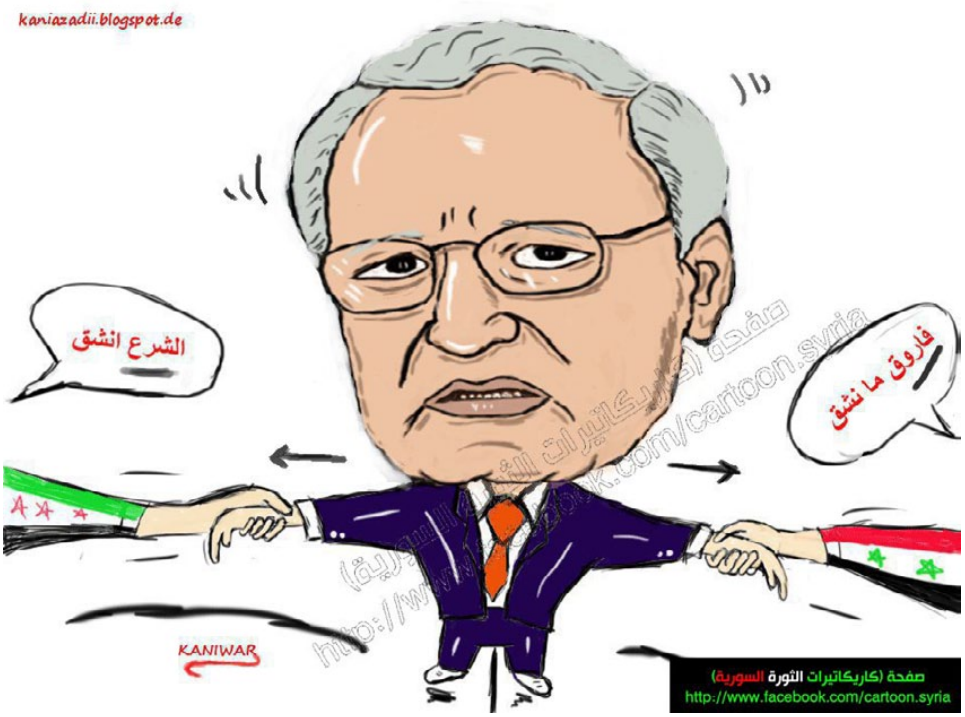

مخابرات النظام تخطف السينمائي عروة نيربية

أعلنت عائلة المخرج والمنتج السينمائي السوري عروة نيربية عن اختفائه في مطار دمشق الدولي الخميس الماضي، بينما كان في طريقه إلى المشاركة في احتفالية ثقافية في القاهرة.

وأوردت عائلة نيربية بعض المعطيات التي تشير إلى اعتقاله. وقالت زوجته المخرجة السينمائية ديانا جيرودي على صفحتها على فيسبوك إن «الخطوط الجوية المصرية أكدت أن عروة لم يصعد الطائرة، ما يشير إلى أنه قد اعتقل في مطار دمشق الدولي». و أنشئت صفحة باسم «الحرية للسينما السورية الحرية لعروة نيربية» على الفيسبوك تطالب السلطات باطلاق سراح المنتج الشاب، والذي لم يتجاوز الـ ٣٦ من عمره، ويعتبر عروة من أوائل الذين أعلنوا عن انحيازهم لثورة الحرية في الوسط السينمائي. وقبل أيام، انتقد في صفحته على الفيسبوك مواقف شريحة الفنانين الموالين للنظام او الخائفين، وقال: عندما صدر بيان سينمائيي «الداخل» الذي خون واتهم وضلل وتملق وادعى... وضّح أصدقاء عديدون أنهم وقعوا عليه بالإحراج والابتزاز وبالتهديد الضمني أيضاً. لم أعتب، واعتبرت أن الخوف حق للجميع. اليوم غير البارحة ... ولكم أن توضحوا ذلك إن كنتم بالفعل تحترمون إخوتكم في السينما، وسائر إخوتكم في الوطن. الفارق كبير بين من وقّع مثل ذلك النص المضلل يومها ومن مازال يتمسك بتوقيعه بعد كل ما حدث.

ويذكر أن المنتج نيربية من مواليد عام ١٩٧٧، وهو مدير مهرجان «دوكس بوكس» في سوريا، تخرج من المعهد العالي للفنون المسرحية بدمشق ممثلاً، لعب الدور الرئيسي في «باب الشمس» ليسري نصرالله، وعمل كمخرج مساعد في عدد من الأفلام الروائية السورية. كان شريكاً في تأسيس شركة متخصصة بالإنتاج والتوزيع السينمائي والتلفزيوني. وأخرج عدداً من الأفلام التسجيلية، ويشارك بشكل متكرر في ندوات ولجان تحكيم في مهرجانات دولية مختصة.